

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

أ.د.علي دبي
جامعة المسيلة

أ.إلياس حناش
جامعة جيجل

الملخص

تواجه اقتصاديات البلدان العربية جملة من التحديات تحول دون بناء اقتصاد المعرفة، حيث تتفاوت كما ونوعا وتباين في حد ذاتها من بلد لآخر تبعا للموارد المتوفرة بها وجهودها لدفع عمليات التنمية بها، وتعتبر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أهم اقتصاديات الدول العربية التي تحظى بمكانة مقبولة في مجال اقتصاد المعرفة.

وعليه تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال المكانة التي تحتلها في مؤشر الاقتصاد المعربي العالمي الصادر سنويا عن مجموعة البنك الدولي، وكذا الصعوبات التي تحول دون النهوض به و تصور استراتيجيات النهوض به، باعتبار التوجه الحديث للاقتصاديات يقوم على أساس بناء اقتصاد معرفي متطور من خلال إنتاج المعرفة وابتكارها واستخدامها وتطويرها.

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم المكانة المحترمة التي تحظى بها دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي، واعتبارها الأفضل مقارنة بالدول العربية الأخرى إلا أنها تتصف بكونها اقتصاديات تقليدية، وذلك بسبب الصعوبات التي تعترضها خاصة فيما يتعلق بعدم قدرتها على الاستثمار في الطاقات البشرية المتوفرة بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، دول مجلس التعاون الخليجي، مؤشر اقتصاد المعرفة، الطاقات البشرية.

abstract

Arab economies and especially the gulf countries face many challenges to make the transformation to the knowledge economy that is one of the main issues in these economies. This study tries to show the fact and reality of knowledge economy in the gulf economies through their results in the world bank knowledge economy index, which describes the difficulties that make it so hard to build a knowledge economy as global modern issue based on knowledge production, innovation and development.

This study concluded that despite of the acceptable situation of gulf economies in the knowledge economy index where it is situated in better ranks in a comparison to other arab countries, these economies still traditional in their function because of the difficulties that block their transformation path especially that is related to human resources investment in efficient way.

Keywords: knowledge economy, knowledge economy index, gulf economies, human resources.

مقدمة

يرى بعض الباحثين أن العالم يتعامل مع صناعات معرفية بحتة تكون الأفكار منتجاتها والبيانات مواردها الأولية والعقل البشري أداؤها، إلى حد أصبحت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعية المعاصر.

وعليه أصبحت اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة حقيقة مماثلة تفرض نفسها على جميع دول العالم بوصفها شكلين جديدين لتنظيم أوجه حياة المجتمعات المعاصرة، حيث حققت عدة دول تطورا ملحوظا في هذا المجال واستطاعت النهوض باقتصادياتها بينما بقيت دول تحاول اللحاق بها ومنها الدول العربية فلا خيار أمامها كباقي الدول النامية إلا سرعة الاستجابة الفاعلة لمتطلبات بناء اقتصاد المعرفة إذا أرادت توفير مقومات التنمية المستدامة، والحفاظ على وجودها واستمرارها من خلال حياة المعرفة واستخدامها بكفاءة وفعالية، لكنها تواجه جملة من التحديات تحول دون بناء اقتصاد المعرفة بما تتفاوت كما ونوعا وتباين في حدتها من بلد لآخر، تبعا للموارد المتاحة لها وجهودها لدفع عمليات التنمية بها.

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أهم الدول العربية التي تحظى بمكانة محترمة في مؤشرات اقتصاد المعرفة إلا أنها تبقى تتطلب مزيدا من التحسين والتطوير المستمر بغرض التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على إنتاج السلع والخدمات إلى اقتصاد حديث يقوم على إنتاج المعرفة واستخدامها وتطويرها من خلال استغلال الإمكانيات البشرية المتوفرة بها. وعليه ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع وآفاق اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي؟

- هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز مكانة دول مجلس التعاون الخليجي العربي في مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي، ومحاولة الوقوف على الصعوبات التي تحول دون النهوض باقتصاد المعرفة في هذه الدول، وكذا الاستغلال الأمثل لكل طاقاتها وقدراتها في سبيل تحقيق ذلك.
- منهج الدراسة: بالنظر لطبيعة الموضوع فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحليلها واستقراء النتائج.
- خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

أولاً: طبيعة اقتصاد المعرفة

ثانياً: لمحة عن الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي

ثالثاً: ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي العربي في مؤشر اقتصاد المعرفة لعام 2012.

رابعاً: التحديات التي تعترض النهوض باقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

خامساً: آفاق تطوير اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

أولاً: طبيعة اقتصاد المعرفة

أصبح اقتصاد المعرفة فارضاً تداوله في كافة المؤتمرات والندوات، ومعبراً عن وجوده مع كل نبضة إلكترونية تنبض داخل الحاسوب.

1- نشأة اقتصاد المعرفة:

من المسلم به أن المعرفة تلعب دوراً أساسياً في خلق الثروة وتحسين جودة الحياة. ففي القرن الثامن عشر برز النظام الرأسمالي في الاقتصاد الذي اعتمد على تطبيق المعرفة في الأدوات والعمليات والمنتجات كمرحلة أولى، ثم ممارستها في المصانع. ثم جاءت المرحلة الثانية لتطبيق المعرفة في عمل الإنسان في خطوط الإنتاج والمكينية في المؤسسة، هذا التطور في تطبيق المعرفة كان مدفوعاً بدرجة كبيرة بالرغبة في زيادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية وبالتالي، جاء متأثراً بالبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة آنذاك.¹

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ومع السير في اتجاه العولمة تحرك اقتصاد المعرفة بسرعة كبيرة في علم الاقتصاد، حيث يتحرك رأس المال وتتاح الموارد والطاقة وهو الأمر الذي جعل من الكيفية الفنية ممثلة في جودة العمالة الماهرة ومستوى التكنولوجيا كعوامل هامة في تحديد حالة الاقتصاد القومي.

ومن المعروف أن المعرفة تعمل على زيادة إنتاجية رأس المال من خلال تعليم وتدريب العمالة والتطور التكنولوجي من خلال البحث والتطوير وخلق نظم للإدارة والهيكلية.

ومن هذا المنطلق فإن المعرفة تعتبر بمثابة الوقود الذي يدفع الاقتصاد الوطني للرخاء في المستقبل، ولعل أهم ما يميز التغيرات والتحويلات الكبرى التي يشهدها القرن الحادي والعشرين هو تشعب انتشار هذه التحويلات لتشمل كافة مجالات المعرفة

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

الإنسانية وكذلك المعدل المتسارع الذي تحدث به هذه التغيرات. وتأتي في مقدمتها نظم التكنولوجيا الفائقة والعقول البشرية الذكية. و من المؤكد أنه سيكون لتسارع العلم والتكنولوجيا في الألفية الجديدة تأثيرات واسعة حتما في تطور اقتصاديات الدول.²

2- تعريف اقتصاد المعرفة:

تتكون المعرفة من البيانات والمعلومات والإرشادات والابتكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان، أو يمتلكها المجتمع.³

وباعتبار اقتصاد المعرفة أحد الظواهر الاقتصادية التي ظهرت في الفترة الأخيرة، لدى من الطبيعي أن لا يتفق الباحثين الاقتصاديين على تعريف واحد وشامل فكل حسب وجهة نظره، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:
عرفته منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية للتعليم مدى الحياة على أنه: الاقتصاد المبني على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.⁴

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية، والمجتمع المدني، السياسة والحياة الخاصة، وصولا إلى ترقية الحياة الإنسانية بصورة طردية، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لها.⁵

ويعرف بأنه: "الاقتصاد الذي يتسم بالاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالأنشطة الاقتصادية وفي توسعها وتطورها ونموها وأن مضامين هذا الاقتصاد تتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للمعرفة والعلم."⁶
ويرى البعض أن: الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة.⁷
من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو: ذلك الاقتصاد الذي يقوم على أساس الاستخدام المشترك والمتكامل للمعرفة وتسخيرها بصورة متقدمة قصد خلق الثروة.

ولقد أدت التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والدولية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إلى اختلاط المفاهيم المتعلقة بهذا النمط الاقتصادي الجديد حيث يميز البعض بين نوعين من اقتصاد المعرفة هما:⁸
النوع الأول: اقتصاد المعرفة: وهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء؛ أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد. والمعلومات وتكنولوجياها هي التي تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق، ويقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانات وربما تشمل البحوث العلمية والخبرات والمهارات وكلاهما صحيح، فالمهم أن هذا الشكل من الاقتصاد هو نفسه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرقمي وهو نفسه الاقتصاد ما بعد الصناعي.

النوع الثاني: الاقتصاد المبني على المعرفة: وهو الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة وهذا شيء ليس بجديد، فقد كان للمعرفة دورا قديما ومهما في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أكبر مما سبق وأكثر عمقا مما كان معروفا.

فقد كانت المعرفة قديما تستخدم في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات وفي حدود ضيقة، أما اليوم فلم تعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد؛ بل تعدت في دورها كل الحدود وأصبحت تخلق موارد جديدة ولا تكتفي بتحويل الموارد المتاحة فقط.

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

وعليه وفي ظل تسارع هذه التحولات بدا أن تعبير اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة يعبران عن نفس المعنى؛ أي الاقتصاد الذي تشغل فيه المعرفة بكل أشكالها وتجلياتها من تكنولوجيا وبحوث وأعمال ذهنية مساحة أوسع وأكبر من العمق أو الحجم.

3- خصائص اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة بمضامينه و معطياته، وتقنياته يتسم بالعديد من الخصائص والسمات الأساسية منها:⁹

- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية عالية المستوى في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطاته و في نموه توسعه.
- الموارد البشرية وتكوين رأس المال الفكري هي القاعدة الأساسية لتكوين الثروة المتحددة.
- الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي القيام بنشاطاته، وإحلاله محل الجهد العضلي.
- خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد، بمعنى تناقص التكاليف بدلا من قانون تناقص العوائد أي تزايد التكاليف.
- أنه اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية من جانب دولة وطنية بصورة منفردة، فالمعرفة والمعلومات أدت إلى زيادة الطلب على منتجاتها وفي المقابل قلصت القيود الجمركية وغير الجمركية؛
- اقتصاد تزايد عمليات مواءمة المعرفة بنظم الشبكات والمعلومات الرقمية التي تتولى قيادة عملية الانتقال في هياكل الإنتاج وفي منظمات الأعمال.

- المرونة والقدرة العالية على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية المتسارعة؛
- أنه اقتصاد يمنح مكانا لنظم التعليم والتدريب المستمرين لكي تتلاءم وخبرات العمالة مع اقتصاد المعرفة، وهذا يتطلب أساليب جديدة في التفكير و في صنع السياسات الاقتصادية؛
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية و توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية، مما يؤدي لا محالة إلى تغيير الوظائف القديمة واستحداثها بأخرى جديدة بسبب انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها إلى إنتاج الخدمات المعرفية وصناعتها.

- القدرة العالية على التحدد والتطور والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تسعى إلى الاندماج فيه.

4- مؤشرات اقتصاد المعرفة:

إن التحول إلى اقتصاد لامادي يقوم على الرأسمال البشري، يتطلب توافر شروط أساسية أهمها إقامة بني تحتية تكنولوجية خاصة تقانات الإعلام والاتصال والاستثمار في الرأسمال البشري:¹⁰

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال لبلد ما أهم مؤشر في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، ويشكل استخدام الأنترنت والهاتف النقال وانتشار الحواسيب الشخصية المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية. فهي تحقق أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات، وتعزز من ظهور واعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

- التعليم: إن استفادة بلد ما من اقتصاد المعرفة تعتمد على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الفرد والشركات قادرين على إنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع، ويختص التعليم في اقتصاد المعرفة بدور جوهري باعتباره النطاق الذي تبني فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات اقتصاد المعرفة.

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول

فالعلاقة تكاملية بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فمهمة الأول إعداد عمال المعرفة الذين يعهد إليهم تطوير هذه التكنولوجيا، ومن جهتها تقوم هذه الأخيرة بتسيير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية من خلال تزويد قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي بما تنتجه صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال كالأنترنت وغيرها.

فتطور خدمة الأنترنت والاستعمال المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار تشجيع التعليم عن بعد سيساهم في تجاوز صعوبات التكاليف والمكان بخصوص التعلم والتكوين.

- البحث والتطوير: يحظى البحث والتطوير بأهمية كبيرة من قبل الباحثين الاقتصاديين وغيرهم باعتباره أحد أهم جوانب التطور التكنولوجي في البلدان الصناعية ووسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع، كما يؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية و البشرية، وينقسم البحث العلمي إلى قسمين أساسيين هما:

*البحث الأساسي: يشمل الجهود المبذولة بهدف الحصول إلى المعرفة العلمية المحددة، وغير الموجهة بالضرورة إلى هدف محدد أو تطبيقات محددة، ولا يكون القصد منها الربح التجاري.

*البحث التطبيقي: الغرض منه هو زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة، سواءا استنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة.

بينما يعتمد التطوير على المعارف العلمية الموجودة والتي تم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف منه هو إنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة، أو إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة.

ثانيا: لمحة عن الوضعية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي:

قدر حجم الناتج المحلي الإجمالي الخليجي حوالي 636، 1.830 مليار دولار عام 2013، وقدر سنة 2012 ب1577.69 مليار دولار، وبلغ حوالي 1.437,8 مليار دولار سنة 2011، بعدما كان 817,04 مليار دولار سنة 2006، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي حوالي نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والجدول الموالي يوضح مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2013):

الجدول رقم (01): مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2013).

البيان	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة النمو
2006	817,04	-
2007	936,12	14.57
2008	1.184,69	26.55
2009	957,76	(19.16)
2010	1.137,67	18.78
2011	1.437,8	26.38
2012	1.577,69	9.72
2013	1.636,83	3.73

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية¹¹:

10:00، 2016/08/15 سا gccstat.org/ar/about/the-board

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول

من خلال الجدول رقم(01) يلاحظ أن حجم إجمالي الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حقق معدل نمو قدره 3.73 % عام 2013 و 9.72 % عام 2012 و 26.38 % عام 2011 مقارنة بعام 2010، ويرجع ذلك للأداء الجيد الذي حققه قطاع الطاقة مدعوماً بارتفاع أسعار النفط و الغاز في الأسواق العالمية، وجاءت دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثالثة عشر عالمياً من حيث الناتج الوطني.

كما يلاحظ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي تسببت في إحداث ركود اقتصادي مما أثر على الطلب على البترول وهو ما يؤكد الارتباط الكبير للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بأسعار النفط، وشهد عام 2010 تحسن للناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الطلب على البترول.

كما يبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2006-2013):

الجدول رقم (02): الناتج المحلي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2013)

و: مليون دولار.

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2006	222 116	18 505	376 398	37 216	60 882	101 923
2007	257 916	21 730	415 688	42 085	79 712	118 996
2008	315 474	25 711	519 797	60 905	115 270	147 539
2009	253 547	22 938	429 098	48 388	97 798	105 990
2010	286 049	25 713	526 811	58 641	125 122	115 339
2011	347 454	29 044	669 507	67 938	169 805	154 061
2012	372 314	30 756	733 956	76 341	190 290	174 033
2013	402 340	32 897	744 336	78 183	203 235	175 839

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية:

15/08/2016, 10:00h gccstat.org/ar/about/the-board

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السعودية حققت أعلى ناتج محلي إجمالي بقيمة 336 744 مليون دولار، تليها الإمارات في المرتبة الثانية ب 402340 مليون دولار، بينما يبقى متوسط إلى ضعيف في الدول الأخرى، وذلك يرجع للثباين في مستوى الأداء الاقتصادي في هذه الدول وطبيعة اقتصاد كل دولة.

ثالثاً: ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي العربي في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2012:

يفيد مؤشر اقتصاد المعرفة والصادر عن البنك الدولي في قياس مدى توفر المناخ الملائم لاستخدام المعرفة بشكل فعال لأغراض التنمية الاقتصادية من حيث الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي والتعليم والتنمية البشرية ونظام الإبداع وتقنيات المعلومات والاتصالات كما يلي:¹²

- 1- مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي: يقوم على أسس اقتصادية قوية بإمكانها توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشتمل السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- مؤشر التعليم: ويعتبر هام جداً بالنسبة للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم.

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول

- 3- مؤشر الابتكار: هو نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.
- 4- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتخفيف المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
- واحتلت الدول العربية المرتبة السادسة من بين مناطق العالم الثمانية التي تم دراستها وفقا لمؤشر اقتصاد المعرفة الصادر عن البنك الدولي لسنة 2012، واحتلت دول مجلس التعاون الخليجي صدارة الدول العربية، ويمكن توضيح ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2012 في الجدول التالي:
- جدول رقم (03): مؤشر اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2012)¹³

البيان	قيمة المؤشر (درجة)	الترتيب 2012	الترتيب 2000	التغير بين سنتي 2000-2012
الإمارات	6.94	42	48	06
البحرين	6.9	43	41	-2
عمان	6.14	47	65	18
السعودية	5.96	50	76	26
قطر	5.84	54	49	-5
الكويت	5.33	64	46	-18

المصدر:- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص258

- * للإشارة قيمة المؤشر المعتمدة في ترتيب الدول وفق دليل مؤشر المعرفة المعتمد من البنك الدولي هي 10 درجة.
- يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الإمارات احتلت المركز 42 والمرتبة الأولى عربيا في الترتيب العالمي لمؤشر اقتصاد المعرفة الصادر البنك الدولي لعام 2012 بتحسّن ب 06 مراكز مقارنة بسنة 2000، حيث وصل المؤشر سنة 2012 إلى 6.94 درجة، تليها البحرين في المرتبة 43 عالميا و 02 عربيا سنة 2102 وبمؤشر قدر ب 6.9 درجة متراجعة ب 02 مراكز بعدما كانت في المرتبة 41 سنة 2000، وجاءت كل من عمان والسعودية في المرتبة الثالثة والرابعة عربيا و 47 و 50 عالميا على التوالي وتحسّن عالمي قدر ب 18 مركز لعمان و 26 مركز للسعودية مقارنة ب سنة 2000 وسجل المؤشر 6.14 درجة لعمان و 5.94 للسعودية. بينما تراجع كل من قطر والكويت إلى المرتبة 54 و 64 عالميا سنة 2012 وبمؤشر قدر ب 5.84 و 5.33 درجة بعدما كانت في المرتبة 49 و 46 على التوالي سنة 2000.
- ويمكن إرجاع أسباب التحسّن أو التراجع في ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي عالميا إلى التحسّن أو التراجع في المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:
- جدول رقم (04): المؤشرات الفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي 2012 ومقارنتها ببعض الدول الرائدة في العالم.

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

البيان	مؤشر اقتصاد المعرفة		الحافز الاقتصادي		الابتكار		التعليم		تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	
	الترتيب	درجة	الترتيب	درجة	الترتيب	درجة	الترتيب	الترتيب	درجة	
السويد	1	9.43	1	9.58	2	9.74	6	8.92	2	9.49
فنلندا	2	9.33	2	9.65	3	9.66	11	8.77	6	9.22
الدانمارك	3	9.16	3	9.63	5	9.49	15	8.63	13	8.88
الإمارات	42	6.94	50	6.5	46	6.6	55	5.8	12	8.88
البحرين	43	6.9	48	6.69	75	4.61	45	6.78	01	9.54
عمان	47	6.14	44	6.96	57	5.88	74	5.23	55	6.49
السعودية	50	5.96	60	6.68	84	4.14	58	5.65	21	8.37
قطر	54	5.84	45	6.87	49	6.42	101	3.41	51	5.65
الكويت	64	5.33	54	5.86	64	5.22	98	3.7	54	6.53

Source : Arab Knowledge Economy Report2014, p18¹⁴

- Knowledge Économie Index (KEI) 2012 Rankings KAM : www.worldbank.org/kam).pgs.p 3

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن البحرين احتلت المرتبة الأولى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووصل المؤشر إلى 9.54 درجة، وتعزى القدرة التنافسية للبحرين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حد كبير إلى زيادة في عدد مستخدمي الأنترنت، بينما يلاحظ أنها ضعيفة في مؤشر الابتكار حيث قدر المؤشر ب 4.61 درجة وتعتبر متوسطة في مؤشري الحافز الاقتصادي (6.69 درجة) والتعليم (6.78 درجة)، واحتلت الإمارات المرتبة 12 عالميا في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب الاستخدام المكثف للأنترنت، بينما احتلت مراتب 50 و 46 و 55 في كل من مؤشرات الحافز المؤسسي والابتكار والتعليم، وبدرجات مؤشر متوسطة. بينما عمان احتلت مراتب متوسطة وبدرجات مؤشر متوسطة، وكان أقوى أداء لها في مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي بمرتبة 44 عالميا وسجل المؤشر 6.96 درجة. بينما في السعودية حققت أعلى درجة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ب 8.83 درجة، بينما كانت أغلب المؤشرات ضعيفة نوعا ما ومتقاربة في كل من قطر والكويت.

وعليه يمكن استنتاج أسباب التقدم المحدود في التحول نحو الاقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون في تأخر هذه الدول نسبياً وفقاً لركائز الاقتصاد المعرفي والتي تشكل في مجملها ما يسمى بالصناعة المعرفية.

كما يلاحظ كذلك من خلال الجدول أعلاه ترتيب الدول ذات المراكز الثلاثة الأولى في العالم في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2012، ممثلة في كل من السويد، فنلندا، الدانمارك، والتي حققت درجات متقدمة جدا 9.43، 9.33، 9.16 درجة على التوالي.¹⁵ وذلك يرجع لمكانة وقوة هذه الدول على مستوى كل المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة: الحافز الاقتصادي، الابتكار والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبدرجات تتراوح بين 8.63 درجة دنيا و 9.74 درجة قصوى. و بالتالي نجحها على مستوى كل المؤشرات. فمثلا بالنسبة للسويد وصل مؤشر اقتصاد المعرفة في سنة 2012 إلى 9.43 درجة ومؤشرات فرعية قدرت بالنسبة للابتكار ب (9.74 درجة)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (9.49)، الحافز الاقتصادي (9.58) درجة، التعليم (8.92 درجة)، وكذلك الحال بالنسبة لفنلندا والدانمارك في المركزين الثاني والثالث وبتقدم معتبر على مستوى كل المؤشرات.

وبمقارنة ترتيب دول مجلس التعاون الخليج العربي في مؤشر اقتصاد المعرفة بهذه الدول الرائدة في العالم: يمكن القول أنه رغم التحسن الملحوظ الذي حققته دول الخليج إلا أنه يبقى ضعيف و بعيد عن المستوى المطلوب بالنظر للإمكانيات المادية

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

والبشرية التي تتوفر عليها إذا ما قارناها بدول أخرى تتوفر على نفس الإمكانيات أو أقل منها وتحتل مراكز متقدمة على غرار نيوزلندا والنرويج... مما يستدعي تضافر الجهود من أجل البحث و إجراء التصحيحات المناسبة باعتبار هذه الدول تربطها قواسم مشتركة و ذات أداء اقتصادي متقارب مما يساعدها على تحسين وضعيتها وتعزيز مكانتها أكثر في ترتيب مؤشر اقتصاد المعرفة.

رابعاً: التحديات التي تعترض النهوض باقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات متعددة لتحقيق أهدافها التنموية ناتجة عن فجوة على مستوى كل مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

و يمكن تجميع الأفكار والعناصر المشتركة لتحديات اقتصاد المعرفة، من زوايا ارتباطه بالتنمية، وبالتمنية البشرية في البلاد العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً كما يلي:¹⁶

- غلبة الطابع التقليدي على الاقتصاديات الخليجية المعتمدة على القطاعات الاستهلاكية الحديثة أساساً و اعتمادها على المصدر أحادي في الدخل، وما يؤديه ذلك من التوسع في الواردات على حساب الصادرات.
 - اعتماد نمط الإنتاج على الاقتصاد الريعي والأنشطة الأولية كالزراعة والصناعات الاستخراجية، والسلع الاستهلاكية، مما يخفض الطلب على المعرفة والاستثمار فيها، ويهدر فرص إنتاجها محلياً، وتوظيفها بفعالية في الأنشطة الاقتصادية.
 - ضعف الأداء الاقتصادي مما انعكس سلباً على التنمية البشرية بها.
 - غياب الاستراتيجيات التنموية الواضحة المعالم والقسمات التي تقوم على تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية، وتدني الاهتمام بالاستثمار بالموارد البشرية والبحث العلمي.
 - تدني مستوى التنافسية في الاقتصاديات الخليجية.
 - سوء توزيع الدخل و الثروة والقوة والسلطة والذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وعلى تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة.
 - غياب رؤية واضحة ومحددة لتوثيق العلاقة بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة.
 - انتشار الفساد الإداري وضيق الهامش الديمقراطي.
 - التخلف التقني والمعلوماتي بسبب هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على تقنية المعلومات والاتصالات لنشر العولمة من جهة واحتكارها، وإحداث تأثيرات نفسية و إعلامية وثقافية لدى المواطن العربي.
 - اتساع الفجوة المعرفية بين مختلف البلدان.
 - يؤدي ضعف التنسيق بين سياسات توظيف القوى العاملة من جهة، وبين سياسات الاستثمار والتعليم والأجور والضرائب والتصدير والاستيراد من جهة إلى اختلال التوازن بينها وبالتالي تفشي البطالة.
 - قلة البحوث الجادة حول أسواق الجديدة حول أسواق العمل الخليجية التي تقدم معلومات دقيقة عن التغيرات الحاصلة والمتوقعة.
- وبالنظر للتحديات التي جاء بها الباحث أحمد علي الحاج محمد والتي تحول دون النهوض باقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي، نرى كباحثين اقتصاديين أنه يمكن إضافة إلى ذلك، عدم مرونة القوانين والتشريعات الموضوعية في هذه الدول مع المنظومة المعرفية بها، وعدم قدرة هذه الدول على تنوع مصادر الدخل وبناء أجهزة إنتاجية مرنة تواكب التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

خامسا: آفاق تطوير اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي:

ولمواجهة هذه التحديات المشار إليها، يتوجب على دول مجلس التعاون تبني استراتيجيات لتطوير الاقتصاد المعرفي على كافة المستويات في التعليم، البحث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك من خلال:¹⁷

- قبل التفكير والإقدام في تبني هذا التصور لتطوير اقتصاد المعرفة يجب عرض هذا التصور على قيادات الوزارات المسؤولة عن التطوير، ثم عرض هذا التصور على منظمات المجتمع المدني والشركات، وكذا السلطة المحلية، للتعرف على وجهات نظرهم، وإخضاعه للفحص والتحري حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه، وعندها يمكن حشد الدعم السياسي والمعنوي والإداري لهذا التطوير، وتساهم تلك الجهات في تذليل الصعاب التي قد تنشأ عند وضع هذا التصور موضع التنفيذ.

- توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لكل جهات ومستويات التنفيذ، وتوزيعها عليها.

- توفير الخبرات العلمية والعملية التي تساعد دول الخليج على مواكبة آخر التطورات في مجالات التنمية والإدارة الاقتصادية و التخطيط.

- تيسير عملية البحث واسترجاع المعلومات من قبل صانعي القرار والباحثين في دول الخليج.

- تحسين نوعية البحوث والدراسات ورفع مستوى القدرات البحثية، لدى يجب تحسين المهتمين بمجالات التنمية والإدارة الاقتصادية والتخطيط في الدول العربية.

- إنشاء شبكة من الخبراء والمتخصصين العرب على مختلف مستوياتهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إيجاد فرص للالتقاء وتبادل الأفكار بين الخبراء حول أهم القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

- العمل على نشر المؤلفات والإصدارات المتخصصة، وتوفير قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

- إصدار النشرات الدورية التي توضح المنجزات التي تحققت، والجهة المسؤولة او التعريف بالمستجدات التي حدثت أو المتوقعة.

- تطوير نظام للحوافز والترقية بوضوح وكذا تطوير للأساليب والنظم الإدارية.

- نشر الوعي بين العاملين للتطوير حول تكامل الأدوار فيما بينهم.

بالنظر إلى هذه الآفاق والتي يمكن اعتبارها كاستراتيجيات للنهوض باقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي، نرى كباحثين لتحقيق ذلك يجب وضع خطة عمل منسقة وفق أسس تنظيمية محكمة تسمح ببناء اقتصاد معرفي منظم ومتكامل. ومحاولة توسيع مجال الدراسة أكثر لتشمل كل الدول العربية والوقوف بصورة أكثر وأشمل على حقيقة اقتصاد المعرفة بما و تطويره بالشكل الذي يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها التي تتمتع بها.

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى أن ما تحوزه البلدان العربية من مقومات لاقتصاد المعرفة ممثلة في البيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم النوعي، والبحث والتطوير، لا يتيح لها إمكانية الاندماج في الاقتصاد العالمي من باب المعرفة بسبب ضعف المكانة التي تحتلها في مؤشر اقتصاد المعرفة الصادر سنويا عن البنك الدولي.

فالتحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة على دول الخليج العربي تتطلب مزيدا من الجهود، والاستغلال الأمثل لكل طاقاتها وقدراتها في سبيل تحقيق ذلك، وعليه يجب الربط بين مراكز البحث ومختلف القطاعات الاقتصادية، والوعي بأهمية أنشطة البحث و التطوير، مع إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح. وإعادة هيكلة منظومة العلم

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

والتكنولوجيا لبناء نسق وطني للابتكار والإبداع في دول الخليج مستفيدين من التجارب الناجحة، والعمل على تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة ومحاور الاقتصاد المعرفي عامة التي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي.

كما يجب تنسيق و تكييف التعاون الدولي، بغرض الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية، و العمل على تكييف ذلك مع احتياجات الدول العربية وبالتالي تطوير أنظمة الحوافز والترقية و نشر الوعي بين العاملين للتطوير حول تكامل الأدوار فيما بينهم بإكسابهم المهارات والقدرات وتبني المسارات التي تتواصل مع المعرفة العالمية. بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والقطاع الثالث المستقل على دعم والاستفادة من نتائج البحث والتطوير، من خلال تمويل المشاريع البحثية وتقديم بعض المزايا والتحفيزات المالية والجبائية.

الهوامش

¹ أحمد عبد النونيس، مدحت أيوب: اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، 2006، ص: 18

² المرجع نفسه ص 19.

³ Dominique Foray ; l'économie de la connaissance, éditions la découverte, jml, paris, 2000, p 07.

⁴ سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 441.

⁵ الهاشمي عبد الرحمان، العزاوي فائزة، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص ص 25 - 26.

⁶ فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص ص 16.

⁷ هاشم الشمري، نادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، ط1، دار صفاء، عمان، 2008، ص 14.

⁸ هديل عزيز دراز، المعرفة ودورها في التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 2006، ص 98

⁹ عامر بشير، يدو محمد، اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع والتحديات، الملتقى الدولي حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2013، ص 05.

¹⁰ كمال منصوري، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006، ص ص 55، 56.

¹¹ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

: gccstat.org/ar/about/the-board

¹² مراد عله، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية- دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية أمودجاً -، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 23

¹³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 258

¹⁴ Arab Knowledge Economy Report 2014, p18

¹⁵ Knowledge Économie Index (KEI) 2012 Rankings KAM : www.worldbank.org/kam).pgs.p 3

¹⁶ أحمد علي الحاج محمد، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص

427 - 422

¹⁷ المرجع نفسه. ص 475 - 479

قائمة المراجع:

اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول

- 1- أحمد عبد الوئيس، مدحت أيوب: اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، 2006.
- 2- أحمد علي الحاج محمد، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014.
- 3- الهاشمي عبد الرحمان، العزاوي فائزة، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
- 4- هاشم الشمري نادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، ط1، دار صفاء، عمان، 2008
- 5- هديل عزيز دراز، المعرفة ودورها في التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 2006
- 6- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007
- 7- سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 8- عامر بشير، يدو محمد، اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع والتحديات، الملتقى الدولي حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2013، ص 05
- 9- كمال منصور، عيسى خليف، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006.
- 10- مراد عله، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمودجاً -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 23
- 11- Dominique Foray ; l'économie de la connaissance, éditions la découverte , jml, paris, 2000, p 07.
- Site web:
- 12- www.worldbank.org/kam.
- 13- www.gccstat.org/ar/about/the-board